سلسلة شروح ومحاضرات فضيلة الشيخ ٥٠

التعريف بالرسالة التدمرية

تحقيق الإثبات للأسماء والصفات
وحقيقة الجمع بين القدر والشرع

تصنيف العلامة

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

المتوفى سنة (٧٢٨) رحمه الله تعالى

لفضيلة الشيخ الدكتور

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

الشيخ لم يراجع التفريغ

النسخة الأولى

التعريف بالرسالة التدمرية

تحقيق الإثبات للأسماء والصفات
وحقيقة الجمع بين القدر والشرع

سلسلة شروح ومحاضرات فضيلة الشيخ ٥٠

التعريف بالرسالة التدمرية

تحقيق الإثبات للأسماء والصفات
وحقيقة الجمع بين القدر والشرع

تصنيف العلامة

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

المتوفى سنة (٧٢٨) رحمه الله تعالى

لفضيلة الشيخ الدكتور

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

الشيخ لم يراجع التفريغ

النسخة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقدمة المشرفين على التفريغ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٢]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [سورة النساء: ١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [سورة الأحزاب: ٧٠].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد صلي الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

إن من نعم الله تعالى على أمة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن جعل فيها علماء ربانيين وأئمة في الدين، ورثوا من علم النبوة على قدر ما قسم الله لهم من ذلك الميراث العظيم الذي لا يعادله شيء من متاع الدنيا الفاني.

ومن رحمة الله بعباده: أنه كلما اشتدت حاجتهم إلى أمر من الأمور كلما يسر الله سبل تحصيله، ونوع لهم الطرائق الموصلة إلى نيله وبلوغه، ولما كان العلم أعظم ما يحتاجه

العباد وليس لهم عنه غنى طرفة عين، ولا سيما علم العقيدة والتوحيد الذي هو أشرف العلوم وأزكاها، وأجلها قدرًا وأسناها، والذي قد زادت الحاجة إليه في هذه الأزمنة المتأخرة، بسبب انتشار الأهواء والبدع، وكثرة المخالفين للتوحيد والمعتقد، والمجانبين للسنة والأثر.

ولما كان الأمر كذلك رأينا منة الله علينا في هذه الأعصر بوسائل كثيرة لحفظ العلم ونشره لم تكن متيسرة لمن قبلنا، وإن من تلك الوسائل حفظ الدروس في تسجيلات صوتية ومقاطع مرئية، تنقل العلم لفظًا ومعنى.

وكان من تمام نعمة الله علينا أن هيأ وسائل حديثة لحفظ هذا العلم، وهو ما يعرف بـ "التفريغات" والتي تنقل علم الشيوع من مسموع إلى مقروء، فتعين الطالب على توفير وقته وجهده، وتدعوه لجمع قلبه وعقله على حفظ العلم وضبطه، وتساعد على انتشاره عبر وسائل التواصل والتقنيات الحديثة، مما يهيئ السبل للانتفاع به، وتداوله بيسر وسهولة من قبل الدارسين والمتعلمين، بل والأساتذة والمدرسين في أحيان كثيرة.

ومن هنا جاءت فكرة المساهمة في تفريغ دروس فضيلة الشيخ الدكتور محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني حفظه الله تعالى.

وقد يسر الله تعالى الخطوة الأولى لهذه المرحلة وهي إنشاء قناة للشيخ علي الشبكة، وكذا إنشاء حساب لدروسه في اليوتيوب، والتليجرام، كل ذلك حرصًا على الحفاظ على ما تيسر الحصول عليه من مجالس ودروس فضيلة الشيخ حفظه الله تعالى، وكان الذي فات منها وضاع إن لم يفق الموجود كثرة فلا يقل عنه عددًا، وعزاؤنا فيه أن الله يعلمه، وأن الملائكة كتبته، ونسأل الله عز وجل أن يتقبل ذلك من الشيخ وأن يجعله في موازين حسناته، ومن تلك الكتب التي لم نقف على تسجيلاتها:

- خلق أفعال العباد للبخاري.
- الرد على الجهمية للدرامي.
- نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، للدرامي.

- القاعدة المراكشية.

وغيرها كثير[1].

وجاءت المرحلة الثانية هذه، وهي سلسلة التفريغات الصوتية للدروس العلمية للشيخ محمد محمدي النورستاني حفظه الله تعالى، وستكون شاملة لجميع دروسه المسجلة، وهي على الترتيب التالي:

١- الأصول الثلاثة (**الشرح الأول ٨ مجالسًا**).

٢- الأصول الثلاثة (**الشرح الثاني ١١ مجلسًا**).

٣- الأصول الثلاثة (**الشرح الثالث ١٧ مجلسًا**).

٤- القواعد الأربع (**الشرح الأول مجلس واحدًا**).

٥- القواعد الأربع (**الشرح الثاني مجلسان**).

٦- القواعد الأربع (**الشرح الثالث مجلسان**).

٧- نواقض الإسلام.

٨- كشف الشبهات.

٩- كتاب التوحيد (**ولا زال مستمرًّا**).

١٠- العقيدة الواسطية (**الشرح الأول**).

١١- العقيدة الواسطية (**الشرح الثاني**).

١٢- العقيدة الواسطية (**الشرح الثالث**).

١٣- لمعة الاعتقاد.

١٤- العقيدة الطحاوية (**أربعون مجلسًا**).

١٥- القصيدة الحائية لابن أبي داود (**ثلاث مجالس**).

---

(١) ونجد هذا الموضع فرصة لحث الإخوة من طلاب الشيخ ممن قد تبلغهم هذه التفريغات، ممن حضروا للشيخ مجالس في السابق وسجلوا شيئًا منها أن يتواصلوا معنا، فحفظهم لعلم الشيخ أقل ما يجب للشيخ علينا وعليهم، وهو من بر التلاميذ بمعلميهم والذي لا يقل أهمية عن بر الأبناء بآبائهم متى اقترن بالنية الصالحة.

١٦- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى.

١٧- الفتوى الحموية (٢٣ مجلسًا).

١٨- الجواب على الاعتراضات المصرية.

١٩- العقيدة التدمرية (الشرح الأول).

٢٠ - **العقيدة التدمرية (الشرح الثاني، ولا زال مستمرًّا).**

٢١- نقض المنطق "الانتصار لأهل الأثر"، لابن تيمية (٢٣ مجلسًا).

٢٢- الإبانة الصغرى "الشرح والإبانة على أصول أهل السنة والديانة" لابن بطة (٣٨ مجلسًا).

٢٣- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم. (ولا زال مستمرًّا).

٢٤ - **شرح ابن أبي العز الحنفي على الطحاوية (ولا زال مستمرًّا).**

٢٥ - **شرح القصيدة النونية "الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية" لابن القيم الجوزية (ولا زال مستمرًّا).**

٢٦ - **شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية (لم يكتمل).**

٢٧- رسالة القضاء والقدر لابن عثيمين (مجلسان).

٢٨- رسالة قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات، لابن تيمية.

٢٩- رسالة الأفعال الاختيارية من العباد لابن تيمية.

٣٠- فصل في الكلام على الاتحادية، لابن تيمية.

٣١- مسألة في حياة الخضر وادعاء لقائه، لابن تيمية.

٣٢- فصل في معنى الحي القيوم، لابن تيمية.

٣٣ - **الإخنائية، لابن تيمية (ولا زال مستمرًّا).**

٣٤- محاضرات في العقيدة والتوحيد.

٣٥- مجالس تفسير سورة العنكبوت.

٣٦- مجالس تفسير سورة الأحزاب.

٣٧- مجالس تفسير سورة الزمر.

٣٨- المنظومة البيقونية (**٤ مجالس**).

٣٩- نزهة النظر (**الشرح الأول ١٦ مجلسًا**).

٤٠- نزهة النظر (**الشرح الثاني، لازال مستمرًا**).

٤١- المداخل إلى كتب السنة.

٤٢- التعليق على كتاب المدخل إلى صحيح البخاري (**٥ مجالس**).

٤٣- عقيدة الرازيين.

٤٤- صريح السنة للطبري.

٤٥- السنة للمزني.

٤٦- الأصول الستة.

٤٧ - **سلسلة الحوار العلمي عن علم الكلام** (**لازال مستمرًا**).

٤٨ - **الصفات المعنوية.**

٤٩ - **قضية التفويض.**

وننبه هنا إلى أن هذه التفريغات معينة ومساعدة، إلا أنها لا تغني عن الدروس الصوتية والمرئية، ولا تكفي عن الاستماع إليها.

وما هذه التفريغات إلا جهد من بعض طلاب الشيخ حفظه الله تعالى، رغبوا في المشاركة في الخير، والمساهمة في خدمة العلم وأهله، فكتب الله أجورهم وشكر سعيهم، والشيخ حفظه الله تعالى لم يراجع هذه التفريغات.

وفي الختام: فإننا ندعو الله عز وجل أن يبارك للشيخ في علمه وعمله، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، وأن يبارك له في إتمام ما بقي، ونسأل الله له المزيد من فضله، وأن يمتعنا بعلمه، وأن يطيل عمره على طاعته، وأن يتقبل ذلك منه، وأن يكون ذخرًا له ورفعة وشرفًا يوم لقاء مولاه، ورؤيته سبحانه وحلول رضاه.

وشكر الله للإخوة القائمين على هذا المشروع وكتب أجرهم، وجعله من العلم الذي ينتفع به، وتجري لهم به الحسنات، وتضاعف بسببه الدرجات.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

للتواصل وإرسال الملحوظات والتصويبات
t.Shoroh.dr.alnorstany@tmail.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله.

أمَّا بعدُ: فإنَّ خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمَّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشرُّ الأمور محدثاتها وكلُّ محدثة بدعة وكلُّ بدعة ضلالة وكلُّ ضلالة في النار.

ثُمّ أمَّا بعدُ:

يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٤٠) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (٤١) لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (٤٢)﴾ [فصلت].

-أيُّها الإخوة الكرام- حديثنا سيكون حول كتاب من أعظم كتب شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو المجدِّد الذي جدَّد الله عَزَّوَجَلَّ به دينه في وقت كانت البدع قد انتشرت وتأصلت وترسخت في أذهان كثير من النَّاس، وصارت هذه البدع تُنشر باسم علومٍ كان المفترض أن تكون هذه العلوم خادمةً لنصوص الكتاب والسنَّة، جاء شيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك العصر المتلاطم بأمواج من البدع، جاء ومدارس المبتدعة قد اكتملت بكتبها ومؤلِّفيها وأئمتها، اجتهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبذل جُهده وجَهده

في الدفاع عن الكتاب والسنَّة بشكل منقطع النظير، ألَّف كتبًا ورسائل ومن بين هذه الكتب وتلك الرسائل هذا الكتاب الذي نتحدث عنه.

هذا الكتاب عُرف بـــ «**التدمرية**» نسبةً إلى ذلك الشخص أو إلى تلك الجهة التي ورد السؤال منها "تدمر" هذه منطقة معروفة في سوريا، وكُتُب شيخ الإسلام ورسائله كثيرٌ منها سميت وعرفت بأسماء الجهات والمدن والأقطار التي وردته الأسئلة منها ، وكتب شيخ الإسلام عمومًا – كما يذكر هو بنفسه – من النادر أن تجد كتابًا ألَّفَه دون أن يكون له سبب، كثيرٌ من الكتب ألَّفها بسبب الأسئلة التي وردته من مختلف الأقطار الإسلامية ، ممَّا يدلُّ على أنَّ شيخ الإسلام كان قد زاد صيته وسمعته الطيبة في كثير من البلدان وكانوا يقصدونه بالأسئلة في مسائل خطيرة، في مسائل كثرت البدع والخرافات حولها.

من تلك الكتب هذا الكتاب العظيم الذي ألَّفه لبيان منهج أهل الســنَّة والجماعة في التعامل مع النصوص عمومًا وفي التعامل مع النصوص في باب الأسماء والصفات وفي باب التوحيد خصوصًا.

هذا الكتاب يأتي ضمن سلسلةٍ طويلةٍ وضمن جهودٍ مستمرة يبذلها أئمة أهل السنَّة والجماعة لبيان ولتأصيل منهج أهل السنَّة والجماعة في التعامل مع النصوص، النصُّ هو الوحي الذي نجده في الكتاب والســنَّة، **النصُّ هو**: الكتاب والســنَّة، **النصُّ** إمَّا: كلام الله عَزَّوَجَلَّ أو كلام رســوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، هذه هي النصــوص التي نتحدث عنها، وكلام الله عَزَّوَجَلَّ وكلام رسوله إذا بحثت عن أوضح كلام وأصدقه لن تجد أوضح وأصدق من كلام

الله عَزَّوَجَلَّ وكلام رسوله ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلًا﴾ والله عَزَّوَجَلَّ قد بيَّن في كتابه بطرق كثيرة جدًّا أنَّ كتابه واضح و أنه مبين، بل استفتح بعض السور بالإقسام على وضوح القرآن الكريم ﴿حم (١) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (٢)﴾ الله عَزَّوَجَلَّ أقسم على ذلك، مع هذا الوضوح نجد **أنَّ طرق المبتدعة ومناهج المبتدعة تجعل التعامل مع النصوص معقدًا جدًّا وتجعل التعامل مع النصوص فيه كثيرٌ من الغموض وهذا كلُّه لتسويق بدعهم من خلال النصوص .**

هذا الكتاب عنوانه «**تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين الشرع والقدر**»، الكتاب عرف بـ «**التدمرية**» واسمه الذي سمَّاه به مؤلفه «**تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين الشرع والقدر**» هذا الكتاب يتحدَّث عن أنواع التوحيد، يتحدَّث عن التوحيد بأنواعه الثلاث ، تحقيق الإثبات للأسماء والصفات، هذا توحيد الأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين الشَّرع والقدر، **القدر هو** : توحيد الربوبية **والشرع هو** : توحيد الألوهية؛ لأنَّ الشَّرع عبارة عن امتثال الأوامر والنواهي، **والشَّرع هو** : أوامر الله عَزَّوَجَلَّ ونواهيه والامتثال، امتثال المأمورات والانزجار عن المنهيات هو: توحيد الألوهية، **توحيد الألوهية هو**: التقرب إلى الله عَزَّوَجَلَّ وصرف العبادات له وحصر صرفها عليه سبحانه، هذا هو توحيد الألوهية توحيد الألوهية هو: القيام بحق الله عَزَّوَجَلَّ، توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات يتعلَّقان بالجانب العلمي، ومن أبواب توحيد الربوبية إثبات القدر لله عَزَّوَجَلَّ، **في أركان الإيمان يذكر القدر كقسم مستقل بالنظر إلى ما ورد في حديث جبريل، وإلَّا القدر هو قدرة الله عَزَّوَجَلَّ، ولذلك نجد أنَّ بعض المؤلِّفين يذكرون أنَّ أركان**

الإيمان خمسة لأنَّ القدر داخل في توحيد الربوبية.

إذن: توحيد الأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين الشَّرع وهو توحيد الألوهية، **والقدر وهو**: توحيد الربوبية.

❁ يبيِّن شيخ الإسلام فيه هذه الرسالة كيف أنَّ التوحيد لابدَّ فيه من إثباته كلِّه ومن إثبات ما ورد فيه من النصوص، وأنَّ الخلل في أي جانب منه يستصحب ويستتبع الخلل في جوانب أخرى.

❁ **ثانيًا**: يبيِّن هنا في الجانب الأول في تحقيق الإثبات للأسماء والصفات، يبيِّن كيف دخل الخلل عند المعطلة والمشبهة، هذا سيأخذ من حجم الكتاب قرابة الثلثين هذا الباب ثمَّ الجزء الأخير حقيقة الجمع بين الشَّرع والقدر هنا يبيِّن كيف أنَّ المبتدعة بعضهم غلوا في جانب على حساب جانب وبعضهم غلوا في جانب على حساب جانب، المعتزلة رأوا أنَّه لابدَّ من إثبات الشَّرع وهذا أمرٌ لا يختلف معهم أي مسلم لابدَّ من إثبات الشَّرع، ولكنهم لجهلهم ولبدعهم ولمنهجهم المنحرف غلوا في هذا الباب على حساب باب القدر **قالوا**: لا يمكن إثبات الشَّرع كما ينبغي إلَّا بالتنكر لجانبٍ عظيمٍ من جوانب القدر فأنكروا أن تكون أفعال الإنسان داخلة في قدرة الله عَزَّوَجَلَّ، وأنكروا أن تكون هي مخلوقة لله عَزَّوَجَلَّ أفعال الإنسان لماذا؟ **قالوا**: حتَّى نحقق باب الشَّرع، باب الشَّرع وإثبات عدل الله عَزَّوَجَلَّ في أحكامه وفي شرعه زعموا أنه لا يمكن إلَّا بالتنكر لجانب القدر، فوقعوا في انحراف ولم يستطيعوا أن يجمعوا بين الشرع والقدر، وشيخ الإسلام هنا في هذه الرسالة يبيِّن حقيقة

الجمع بين الشرع والقدر، الشرع شرع من؟ شرع الله عَزَّوَجَلَّ والقدر قدر من؟ قدر الله عَزَّوَجَلَّ، هذا قدره وهذا شرعه والشَّرع والقدر والأسماء والصفات كلُّها أنواع للتوحيد فهل يعقل أن يكون توحيد الله عَزَّوَجَلَّ بعضه يضرب ببعض؟ هل يعقل أن تكون النصوص التي وردت في أنواع من التوحيد بعضها تناقض بعضاً؟ يعقل؟ لا يعقل.

هذا منهج **المعتزلة قالوا**: نحن نحقِّق الشَّرع قابلتهم فئة أخرى وهي فئة الجبرية ومعهم الأشاعرة في بعض هذا القول، **الجبرية قالوا**: ما دام أنه يجب علينا أن نؤمن بالقدر فالإيمان بالقدر لا يتحقق إلا بإنكار الشَّرع، هم لا يقولون إنكار الشَّرع ولكن موقفهم يؤدِّي إلى هذا، ومن هذا الباب نرى توجه الصوفية يرون أنَّ كلَّ ما في الكون محبوب لله عَزَّوَجَلَّ لأنَّ الإرادة عندهم إرادة واحدة، ولا تنقسم الإرادة عندهم إلى **قسمين**: إرادة شرعية وإرادة كونية، ولذلك **يقول أحدهم**:

أصبحت منفعلًا لما يختاره مني ... ففعلي كلُّه طاعات

لماذا؟ إذا سألته لماذا؟ **قال**: حتَّى أحقق إثبات القدر ما دام أنَّ ما يحصل كلُّه يحصل بقدر الله عَزَّوَجَلَّ ولا يخرج عن مشيئته النافذة شيء، فلماذا أكره شيئًا وأحب شيئا؟

هل أمر الله عَزَّوَجَلَّ بأمر لا يمكنك أن تقوم به؟ **قالوا**: نعم، ولذلك أنكروا التفريق بين أفعال الإنسان الاختيارية والاضطرارية، هناك فرق بين أفعال الإنسان الاختيارية والاضطرارية، أفعال الإنسان الاضطرارية لا يحاسب عليها، أفعال الإنسان الاختيارية يحاسب عليها ، إذا كان متصفًا بالقدرة وبالمشيئة لا يكون مجنونًا ولا يكون عاجزًا هذا

مكلَّف والله عَزَّوَجَلَّ لا يكلِّف ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ الله عَزَّوَجَلَّ لا يكلِّف أحداً إلَّا إذا كان قادرٌ – وبحسب قدرته – وإذا كان عاقلًا، إذا فقد أحد هذين الأمرين لا يكلِّف ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. **قالوا**: حتَّى نحقِّق إثبات القدر وجانب التقدير وجانب القضاء والقدر نفرط في الشَّرع **قالوا**: لا يمكننا أن نجمع بينهما، كيف نقول أن هذا الذي يقع بقدرة الله عَزَّوَجَلَّ ومع ذلك يبغضه؟، هذا الخلل الذي نجده عند المبتدعة فئة تغلِّب جانب الشَّرع على حساب جانب القدر، وفئة تغلِّب جانب القدر على حساب الشَّرع، يبيِّن شيخ الإسلام هنا في هذه الرسالة أنَّ هذا كلُّه عبث من المبتدعة، وليس له ما يبرره على الإطلاق، باقي الانحرافات تجد أنَّ الرجل مع اجتهاده قد يكون معذورًا، أمَّا هذا العبث بهذا الحجم ليس هناك ما يبرره، ما الذي أوقعهم في هذا؟ تفريطهم في النظر في الكتاب والسنَّة هذا الأمر هذا عامٌ في جميع المبتدعة، هناك تفريط النظر في نصوص الكتاب والسنَّة، أمَّا الذي ينظر في نصوص الكتاب والسنَّة ويجتهد في ذلك ويتبع طريق السلف في التعامل مع النصوص فلن يقع إطلاقًا في مثل هذه المحرفات.

إذن: الرسالة خلاصتها بيان **ثلاثة مسائل** هي أصول العقيدة الإسلامية، توحيد الأسماء والصفات، حقيقة الجمع بين الشَّرع والقدر، وهنا بيَّن حقيقة التوحيد الألوهية.

ما هو التوحيد؟ التوحيد عند بعضهم إفراد الله عَزَّوَجَلَّ بالقِدم، وبعضهم وهم أقرب الطوائف إلى أهل السنَّة التوحيد عندهم إثبات ربوبية الله عَزَّوَجَلَّ، بيَّن شيخ الإسلام أنَّ هذا القدر لا يختلف معك المشركون الأوَّلون، فما الذي زدت عليهم؟

وكما قلت: ما يقارب الثلثي حجم الرسالة في الباب الأوَّل في باب الأسماء والصفات، في باب الأسماء والصفات ذكر مقدمة ثمَّ ذكر سبعة قواعد وأصول، وهذه القواعد في الحقيقة ليست خاصَّة في توحيد الأسماء والصفات يمكننا أن نستفيد منها في التعامل مع النصوص عمومًا، لماذا التركيز على هذا الباب؟ لأنَّ المبتدعة في جميع العصور إذا خالفوا الحق في جانب ابتدعوا طرقًا للتخلص من النصوص التي تُصادم بدعهم، هذه البدع التي تنسب إلى الدين، هذا المبتدع يُسوِّق بدعته منسوبةً ومضافةً إلى الدين، والدين عبارة عن الكتاب والسنَّة، طيب النصوص التي تُصادم هذه البدع كيف التعامل معها؟ يتعاملون معها بأصول وضوابط وضعوها هم، بينما نحن ننطلق من هذه الأصول والضوابط التي هي مأخوذة من النصوص وهي طريقة السلف، بينما نحن نسلك هذا المسلك وهذا المنهج نجد أنَّ أهل البدع وضعوا أصولًا وقواعد للتخلص من النصوص التي تصادم بدعهم، وتلك القواعد في جملتها ترجع إلى أمرين، **القواعد التي وضعها المبتدعة للتخلص من النصوص أو للتعامل مع النصوص هي في جملتها ترجع إلى أمرين**:

- **الأمر الأول: النظر في ثبوت النص.**
- **الأمر الثاني: النظر في دِلالة النص.**

هذه الرسالة لن نجد فيها ما يتعلَّق بالأمر الأول: ما يتعلَّق بثبوت النص وضعوا قواعد بزعمهم تريحهم من النظر في نصِّ النصِّ على حدِّه، **مثلاً**: النصوص التي تخالفهم أو تصادمهم -ما أقول تخالفهم هم يخالفونها-، تصادمهم أو يصطدمون معها في توحيد

الأسماء والصفات آلاف، بدل أن يتعبوا في النَّظر إلى نصِّ النصِّ هذا النص كيت وكيت وهذا النص كيت وكيت النصوص كثيرة، وضعوا قواعد تُريحهم وتُخلِّصهم بزعمهم وهي قاعدة عامَّة، وهذه القاعدة تتعلَّق بالأحاديث **قالوا**: لا ننظر إلى الأحاديث من الزَّاوية التي يَنظر إليها المحدِّثون أنَّ هذا حديث صحيح وهذا ضعيف، هذا منهج المحدِّثين وهم في مجملهم عندهم إما حشوية وإما مجسِّمة وإمَّا مشبهة، أصلاً المحدِّثون بينهم وبين هؤلاء جفوة، وقصتهم مع المحدِّثين طويلة مع أنَّ هذا مجال المحدِّثين، هذا المبتدع الآن يقحم نفسه ويدس أنفه في مجال ليس له وإلَّا ما دخل النَّظَّام مع أحاديث الصحيحين؟ طبعًا هو النَّظَّام قبل الشيخين، الجاحظ وهو معاصر للإمام البخاري توفي قبله بسنة والمتأخرون من المعتزلة القاضي عبد الجبَّار المعتزلي أبو الحسين البصري ليس مجالهم الحديث، مع ذلك من خلال كتبه في أصول الفقه يتحكَّم في مجال المحدِّثين، **ويقول**: ننظر في هذه الأحاديث من زاوية كونها متواترة أو آحاد ، فما كان من الآحاد فهو ليس يقينيًا، ما دام أنه ليس يقينيًا فأوَّل الأحكام التي سترتبط معه أنها ليست حجَّةً في باب الاعتقاد؛ لأنَّ باب الاعتقاد لا يؤخذ فيه إلَّا باليقين، طبعًا خزعبلاته يقينية، خرافاته التي هي من قبيل الأساطير كلُّها يقينية، أمَّا الأحاديث التي دونها المحدِّثون أحاديث النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا تفيده اليقين، فعلًا لا تفيده اليقين ولن تفيده اليقين ولكن الإشكال فينا نحن لماذا أثق في هذا المبتدع؟ لماذا أنظر إلى الأحاديث من تلك الزَّاوية التي حدَّدها لي هذا المبتدع؟ لماذا؟ لا كرامة له ولا لبدعته وخاصَّة في ما يتعلَّق بالنصوص، بهذه القاعدة أراح نفسه منها لأنَّك إذا

نازعته في حديث سيقول لك هذا ليس متواترا، ترجع معه إلى شروط المتواتر فإذا بك الشروط التي أنت تذكرها هو الذي وضعها، وبالتالي إمَّا أن تنكر هذه البدع من أساسها وإمَّا أن تقع في حباله وتستمر في ذلك وتُسلِسَ له قيادك إلى أن يوصلك إلى بدعته، أو أحيانًا توافقه وأحيانًا تخالفه فأنت بين بين، هذه القاعدة تتعلَّق بالثبوت، بهذه القاعدة يتخلصون من الأحاديث جملة، أما **تقسيمهم الأحاديث إلى آحاد و متواتر هذا لا تحصيل له في الواقع.**

القواعد التي وضعوها في الجانب الثاني الذي هو: جانب الدِلالة، هذا الذي يركز عليه شيخ الإسلام هنا، القواعد التي ذكرها شيخ الإسلام هنا هي في الأصل قواعد نحصن بها أنفسنا نحن لا ننسى هذا الأمر، نحن لمَّا ندرس هذا الكتاب، هذا الكتاب الذي هو «**التدمرية**» ندرسه أولاً لنحصن أنفسنا حتَّى لا نقع فيما وقع فيه أولئك المبتدعة، حتَّى نعرف منهج السلف الصالح في التعامل مع النصوص، كيف كان تعظيمهم للنصوص؟ لأن هذا دين ﴿**وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ**﴾ [**القصص: ٦٥**] نحن نجيب من؟ المرسلين أو نجيب المبتدعة هؤلاء؟ **إذن**: المطلوب منا أن نجهز هذا الجواب ﴿**مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ**﴾ المرسلون عندهم هذا الوحي أمامنا القرآن وأمامنا السنَّة، كيف يكون تعظيم النصوص من حيث الثبوت ومن حيث الفهم بهذه القواعد؟ من حيث الفهم قواعد المبتدعة هي القواعد التي وضعوها هي مختلفة ومتشابكة ومعقدة، الهدف منها أن يتخلصوا من هذه النصوص، والقواعد التي يضعها أهل السنَّة الهدف منها فهم مراد الله

عَزَّوَجَلَّ وفهم مراد النبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، لماذا؟ نحن مكلَّفون بهذا الوحي، هذه النصوص نحن مكلَّفون بها ومأمورون بالتدبر فيها ؛ وبالتالي لابدَّ أن نسلك السبل والمناهج التي تضمن لنا الوصول إلى مراد الله عَزَّوَجَلَّ وإلى مراد النبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ هذا هو الهدف ، جميع القواعد الهدف منها الوصول إلى مراد الله عَزَّوَجَلَّ وإلى مراد رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولكن مراد الله عَزَّوَجَلَّ عند المبتدعة رهن لقواعدهم ، الكلام كلام الله عَزَّوَجَلَّ والمراد مراد هذا المبتدع، من خلال كلام الله عَزَّوَجَلَّ يريد أن يسوق بدعته، نحن نريد – حتَّى ولو لم يخلق الله عَزَّوَجَلَّ هذا المبتدع – أن نصل إلى مراد الله عَزَّوَجَلَّ ومراد رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ونحن في هذا السبيل وجدنا أن كمًا هائلًا من القواعد تعترضنا في الطريق، وهذه القواعد التي نجدها وخاصَّة في كتب المبتدعة تنهش المسلم من يمينه من يساره ولا تكاد تتركه، يدرس أصول الفقه يجد هذه القواعد، يدرس ما يسمونه أصول الدين يجد نفس القواعد، يدخل في كتب التفسير يجد هذه القواعد، في شروح الحديث كذلك، هو بحاجة إلى تأصيل نفسه وتحصين نفسه قبل أن يبدأ طريقه مع النصوص، هذا الباب باب الأسماء والصفات بما أنَّ الانحراف فيه قديم، المبتدعة جمعوا كثيراً من قواعدهم وطبقوها في هذا الباب وهي ليست خاصَّة بهذا الباب، المبتدعة يطبقون قواعدهم حسب حاجتهم مثلاً: حاجة المبتدعة في ذلك العصر في باب معيَّن جاءوا بالقواعد وطبقوها هناك، حدثت لهم مناهج أو حاجات طبقوها هنا، حدثت لهم وتطورت بدعهم واحتاجوا إلى مجال آخر طبقوها هنا، هي هي القواعد بتحوير يتناسب مع الموقع.

نحن عندنا جزء في المحاضـــرة لن نتطرق إليه وســـنرجأه إلى محاضـــرة أخرى وهذا الجزء هو أهمية هذه الرســـالة، ســـنبيِّن هناك كيف أنَّ هذه القواعد نســـتفيد منها لمجابهة المبتدع قديمًا وحديثًا لأنَّ الآن مدارس المبتدعة تطورت، وحدثت أيضـــاً أمور لم تكن عند الأوائل، وهناك جوانب كثيرٌ من المبتدعة يريدون التخلص منها لعوامل حدثت في هذا العصر، والقواعد هي هي، التغير في القواعد بحسب الموقع وبحسب القدر والحجم وإلَّا هي هي، وبالتالي لا تظنوا أنَّ هذه القواعد خاصَّـة بتوحيد الأسـماء والصـفات، هي قواعد عامَّة ولكن تطبيقها هنا لأنَّ تطبيق المبتدع لها في هذا الباب كان في وقت مبكر ولا زالوا ولا زلنا وسيستمر هذا ، سيستمر هذا مع المبتدعة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

يبدأ شيخ الإسلام كتابه العظيم وهو في الحقيقة رسالة مختصرة، ولكن هذه الرسالة في مضـمونها وفي محتواها عظيمة جدًّا، بدأها ببيان الأسـاس الذي سـيصـدر عنه حديثه في هذا الباب، طبعـًا الحديث في هذا الباب أنا قسمته إلى **قسمين**:

❁ القسم الأول هو: **العرض وهذا الذي سأفعله عرض الرسالة، ما هي الرسالة؟ وفي العرض أيضاً سأقتصر على الجانب الأول.**

❁ الجانب الثاني: **سأرجئه إلى القسم الثاني الذي أتحدث فيه عن أهمية هذه الرسالة.**

أبيِّن في العرض – بإذن الله وبتوفيقه وبتيسيره وتسـديده وأسـأل الله أن يوفقنا ويسـددنا ونسـأل الله أن يعصـمنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن – أولاً الأسـاس الذي سـيصـدر عنه وســينطلق منه ويرجع إليه، يقول في صــفحة ثلاثة، يقول فالكلام طبعـًا في الباب الأول:

توحيد الأسماء، (فالكلام في باب التوحيد والصفات هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات والكلام في الشَّرع والقدر هو من باب الطلب والإرادة الدائر بين الإرادة والمحبة وبين الكراهة والبغض نفيًا وإثباتًا).

* **أولاً**: بيَّن شيخ الإسلام توحيد الأسماء والصفات ومن أي باب هو، والشَّرع والقدر ومن أي باب هذا، أمَّا توحيد الأسماء والصفات فهو من باب الخبر لماذا؟ هل أحدٌ منا شاهد الله عَزَّوَجَلَّ؟ طبعًا لا، وهل شاهدنا نظيره؟ طبعًا لا، أي شيء تريد أن تعرفه إمَّا أن تشاهده وإمَّا أن تُشاهد نظيره، وهذا ليس موجودًا، ما الذي بقي؟ الاعتماد على الخبر أليس كذلك؟ خبر من سيكون عليه المعوَّل عليه في هذا الباب؟ خبر الله عَزَّوَجَلَّ وخبر رسوله، وبالتالي نحن هنا لسنا في فلسفة، نسأل أرسطو ما رأيك في الله عَزَّوَجَلَّ؟ نسأل ابن سينا ما رأيك؟ نسأل الفارابي، لا لا من باب الخبر، الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي يخبرنا عن أسمائه وصفاته، وهذه الأسماء والصفات كثيرٌ منها سنصل إليها أيضًا بعقولنا ولكن مسترشدين بالنصوص، طبعًا سيأتي هذا في القواعد، ما هو مجال العقل في هذا الباب؟ ولكن الباب في أصله باب الخبر من هنا يبدأ الخطأ عند المبتدعة، طبعًا الخطوات طويلة جداً ولن نفصِّل فيها ولا يسعنا أن نفصل فيها ولكن سنذكر بعض الخطوات، من هنا يبدأ الخلل عند المبتدعة أوَّل ما يفكر في هذا، تجد أنَّ المطالب العقدية عنده تنقسم إلى ثلاثة أقسام، المطالب العقدية عند المتكلِّمين عُمومًا تنقسم إلى ثلاثة أقسام، **عند**: الأشاعرة والماتردية وقبلهم المعتزلة:

❁ قسمٌ لا يجوز الاستدلال فيه بالكتاب والسنَّة أستغفر الله، قسمٌ لا يجوز الاستدلال فيه بالكتاب والسنَّة أعوذ بالله -طبعًا لا زلنا في العقيدة المطالب العقدية-، قسمٌ لا يجوز فيه الاستدلال بالكتاب والسنَّة.

❁ وقسمٌ لا يجوز الاستدلال فيه بالأدلة العقلية، قسمٌ لأدلة العقل وقسمٌ لأدلة السمع.

- ❁ وقسمٌ يجوز فيه هذا وهذا، كم صارت هذه؟ نحن استغربنا من القسم الأول وسنستغرب أكثر إذا رأينا وإذا عرفنا وإذا علمنا مجاله، أصول الإلهيات لا يجوز الاستدلال فيها بالكتاب والسنَّة، إثبات وجود الله عَزَّوَجَلَّ، إثبات علمه وقدرته وحياته، إثبات كلامه وأنَّ له كلامًا وأنَّه أرسل الرسل بكلامه وأنَّ الرسل صدَّقهم بالمعجزات، إلى هنا لا يجوز الاستدلال بالكتاب والسنَّة، لاحظوا كيف أنَّ الخطل والخطأ بدأ من أوَّل من باب الخبر، أمَّا الكلام في الشَّرع وهو من باب ماذا؟ من باب الطلب ما معنى الشَّرع؟ الله عَزَّوَجَلَّ يأمرنا بشيء وينهانا عن شيء هذا في مجمله طلب، أولاً بيَّن هذا الباب. ثانيا: بيَّن ما هو الواجب هنا وهنا، طبعًا شيخ الإسلام أحيانًا يستطرد ويذكر بعض الأمور قد نستغربها في موضعها، ولكن لمَّا تتمعن وتتعمق تجد أنَّ هناك معنًى كبيراً جدًّا، وهنا بيَّن شيخ الإسلام أنَّ هذا الأمر معروفٌ عند من يكتب في النحو وفي غير النحو، طبعًا إذا كان هذا معروفٌ عند الجميع فلماذا أنت يلتبس عليك هذا الباب؟ طيب، ما الذي يجب في باب الخبر؟ وما الذي يجب في باب الشَّرع والقدر؟ بيَّن، بدأ

بالجانب الأول: وإذا كان كذلك لابدَّ للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال، الله عَزَّوَجَلَّ كلُّ ما يثبته لنفسه فهي صفات تليق بكماله وجلاله كلُّها صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه ممَّا يضاد هذه الحال هذا في الباب الأول.

- **الباب الثاني**: ولابدَّ له في أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته وعموم مشيئته ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل، ويؤمن بشرعه وقدره إيمانًا خاليًا من الزلل.

أولاً؛ بيَّن مجال البابين ثمَّ بيَّن الواجب في البابين، طيب بيَّن طبعًا بعد ذلك بدأ في المجال الأوَّل، بعد جمل بدأ في الأصل الأوَّل، فأمَّا **الأوَّل**: فهو التوحيد في الصفات فالأصل في هذا الباب، أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسله نفيًا وإثباتًا، فيثبت لله ما أثبته لنفسه وينفي عنه ما نفاه عن نفسه، هذا هو الأصل، بيَّن بعد هذا أنَّ هذه هي طريقة السلف وأنَّ هذا هو منهج السلف، طبعًا الله عَزَّوَجَلَّ أثبت لنفسه ونفى عن نفسه ما الذي أثبته؟ أثبت صفات الكمال وما الذي نفاه نفى ما يُضادُّ هذه الصفات من النقائص والمعايب.

إذن: هناك إثبات وهناك نفي، ولكن ما هي طريقة الرسل في الإثبات والنفي؟ بيَّن شيخ الإسلام هنا أنَّ طريقتهم الإثبات المفصَّل والنفي المجمل، أطال في هذه الجزئية لماذا؟ لأنَّ طريقة المخالفين عكس النفي المفصَّل ليس بجسمٍ ولا بعرض ولا بطول ولا بذي كذا وليس وليس، طيب ما الذي أثبته؟ النفي المفصَّل والإثبات المجمل تجد أنَّ جميع

المبتدعة يشتركون في التَّحسس من الإثبات، القدر الذي يثبتونه يعتبرونه ممَّا يخالف أصل التوحيد، يشتركون فيه الجميع يرون أنَّ الاثبات يخدش في التوحيد، ولذلك هم يحتاطون جداً في الإثبات حتى ولو كان الإثبات في الكتاب والسنَّة وبنصوص صريحةٍ واضحةٍ وكثيرة، النفي المفصَّل والإثبات المجمل عندهم، ولذلك أطال شيخ الإسلام نوعًا ما في أنَّ طريقة الرسل ومنهج السلف هو الإثبات المفصَّل و**معناه**: أن تثبت كلُّ ما ورد إثباته في الكتاب والسنَّة من الأسماء والصفات، أنت لمَّا تنظر إلى أنواع التوحيد وتنظر إلى النصوص الواردة في أنواع التوحيد تجد أنه لا مقارنة بين ما ورد في توحيد الأسماء والصفات وما ورد في بقية أنواع التوحيد، ما ورد في توحيد الأسماء والصفات أكثر بكثير ألا تلاحظون هذا؟ لا تخلو آية من ذكر شيء من هذا، لا تكاد تخلو.

إذن: الانحراف هنا وصدمة المبتدعة هنا كبيرة جدًّا، ولذلك هم يحتاجون إلى أصول، وهذه الأصول وهذه البدع هم يسمونها أصول الدين، يذكرونها في كتبهم العقدية يبدأون بها ويمهّدون بها.

بعد هذا بيَّن شيخ الإسلام طريقة المخالفين، ولا زلنا في المقدمة، في طريقة المخالفين ركَّز على موضوع سيرجع إليه أيضـاً في القاعدة السابعة أو القاعدة السادسة، -لست متأكدًا- وهو موضوع القدر المشترك وأنَّ الاتِّفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق والاتحاد في المسمَّى، الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتحاد في المسميات، وذكر النتيجة بعد أن بيَّن في هذا واستطرد فيه، ذكر النتيجة **وقال**: (فلابدَّ من إثبات ما أثبته الله لنفسه، ونفي مماثلته

لخلقه فمن قال ليس لله علم ولا قوة ولا رحمة ولا كلام ولا يحب ولا يرضى ولا نادى ولا ناجى ولا استوى كان معطلًا..) إلى آخره، ثمَّ ذكر أصلين ومثلين لتوضيح هذه القاعدة وهي قاعدة القدر المشترك، المبتدعة عمومًا يرجعون نفي التشبيه ونفي التمثيل إلى القدر المشترك فهي قواعد في التعطيل، أمَّا أهل السنَّة فيرجعونه إلى القدر الذي يختصُّ به الله عَزَّوَجَلَّ، فصفاته من السمع والبصر والكلام والإرادة وغيرها لا تُشبه صفات المخلوقين في خصائصها وإلَّا المخلوق أيضاً متصف بصفة الكلام، ولكن خصائص صفة الكلام عند المخلوق هل هي مثل خصائص صفة الكلام عند الخالق؟ لا، **إذن**: موضوع التشبيه ينظر فيه إلى؟ ليس إلى القدر المشترك وإنَّما إلى القدر الذي يختصُّ به الله عَزَّوَجَلَّ أو يختصُّ به المخلوق، ما يختصُّ به الله عَزَّوَجَلَّ لا يشترك فيه معه أحد خذها قاعدة، ما يختصُّ به المخلوق لا يشترك فيه معه الخالق خذها قاعدة، ولكن **هناك قدر مشترك في الصفة ليس القدر المشترك بين صفات الخالق وبين صفات المخلوق لا، القدر المشترك في الصفة مثلاً**: البصر القدر المشترك بين جميع المبصرين إدراك المبصرات، جميع المبصرين القدر المشترك في صفاتهم إدراك المبصرات، ولكن هل الخصائص أيضاً يشتركون فيها؟ لا، حتَّى المخلوقون لا يشتركون فيها أليس كذلك؟ نحن من شروط إبصارنا الضوء أليس كذلك؟ والخفافيش من شروط إبصارها الظلام ولكن اشتركنا في ماذا؟ في إدراك المبصرات ولم نشترك في خصائص هذه الصفة.

هذه المسألة موضوع التشبيه وموضوع التَّجسيم وموضوع القدر المشترك، هذه

المسألة هي طويلة الذيل عند المبتدعة ولذلك فصَّل فيها شيخ الإسلام هنا وفي كتبه الأخرى تفصيلاً لم يدع لهم أي مجال للانحراف ولكنها البدع، البدع لمَّا تتحكم والأهواء لمَّا تتحكم، ثمَّ بيَّن أصلين ومثلين لتوضيح هذه القاعدة القدر المشترك والقدر المميز.

۞ الأصلان؛ **القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر، أصل آخر: القول في الصفات كالقول في الذات**، بيَّن بهذين الأصلين أنَّ الذي يثبت بعض الصفات ولا يثبت بعض الصفات، أو من يثبت الأسماء ولا يثبت الصفات هذا إمَّا أن ينسلخ ممَّا يثبته أيضًا أو يلتحق بركب أهل السنَّة بإثبات الجميع لماذا القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر؟ لماذا أثبت هذه مع أنَّ من أثبتها واحد وهو الله عَزَّوَجَلَّ وأيضًا النبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، المصدر واحد والصفات تتعلَّق بذاتٍ واحدة وهي الذات المقدسة، لماذا بعضت هنا، هذا التبعيض لماذا؟ اخترت بعضها فأثبتها ونفيت بعضها لماذا؟ أيضًا القول في الصفات كالقول في الذات إذا كنت ترى أنَّ إثبات بعض الصفات يُدخلك في التَّكييف ويُدخلك في التَّشبيه فهذا يلزمك في الذات، كيف استوى؟ دائمًا **تقول**: كيف استوى؟ طيب، كيف هو؟ الباب واحد.

ثمَّ ذكر مثلين بهذين المثلين بيَّن أيضًا أنَّ هؤلاء المعطلة واقعون في الاضطراب دائمًا، فإمَّا أن يثبتوا كما يثبته أهل السنَّة فيخرجوا من التناقض والاضطراب، وإمَّا أن يبقوا على هذا الاضطراب الذي هم يعيشونه ويكابدونه ويتسلط عليهم الشيطان. وبهذا نكون انتهينا من المقدمة.

ثمَّ ذكر قواعد وهي سبعة قواعد، في القاعدة خلاصة القواعد السبع، خلاصتها ضبط قواعد أهل السنَّة في التعامل مع النصوص كما ذكرت، وتركيزه على هذا الباب كما أشرت هو للتطبيق وليس للتخصيص.

❁ **القاعدة الأولى**: ذكر شيخ الإسلام في القاعدة الأولى أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يقول، القاعدة الأولى: أنَّ الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي -ما الذي يثبته؟ يثبت صفات الكمال وما الذي ينفيه؟ النقائص وغيره- فالإثبات كإخباره أنَّه بكلِّ شيء عليم وعلى كلِّ شيءٍ قدير وأنَّه سميعٌ بصير ونحو ذلك، والنفي **كقوله**: (**لا تأخذه سِنةٌ ولا نوم**)، هذه قاعدة، في هذه القاعدة طبعًا وجدنا أنَّ هناك إثبات وهناك نفي وهذا ذكره في المقدِّمة وذكرناه، وذكرنا أنَّ هناك مع ذكره لهذا الموضوع ركَّز على موضوع هو أن ما نجده في الكتاب والسنَّة هو إثبات مفصل والنفي المجمل من حيث الجملة وإلَّا هناك أيضًا نفي مفصَّل لموارد معيَّنة ولأدلة معيَّنة وبيَّنها، ولكن الأصل الإثبات المفصَّل والنفي المجمل، وأيضًا هناك إثباتٌ مجمل (**الحمد لله ربِّ العالمين**) هذا إثبات مجمل **أي**: جميع صفات الكمال لله عَزَّوَجَلَّ هذا إثباتٌ مجمل، سبحان الله هذا نفيٌ مجمل، الله عَزَّوَجَلَّ منزه من جميع النقائص والعيوب هذا نفي مجمل، ولكن الأصل الإثبات المفصَّل والنفي المجمل.

هنا في هذه القاعدة لمَّا ذكرت أنَّه يجب أن نثبت ما نجد إثباته في الكتاب والسنَّة ويجب أن ننفي ما نجد نفيه في الكتاب والسنَّة ذكر أمرًا آخر إذًا وأطال فيه وهو: أنَّ النفي الذي

نجده في النصوص ليس نفيًا مجردًا وأنَّ النفي المجرد ليس فيه مدحٌ ولا ثناء على الله عَزَّوَجَلَّ ولا على غيره، النَّفي المجرد لا يكون فيه ثناء.

لماذا ذكر هذا؟

أولاً: لبيان هذا الأصل.

وثانيًا: لبيان أنَّ النفي الذي نجده عندكم لا كذا ولا كذا، ما الذي تريدون من هذا؟ ما الذي أثبتموه؟ أنا لو أجلس من الآن إلى الفجر أعدِّد السلوب التي للعدم، العدم ليس بكذا، تنتهي؟ ليس طويلاً وليس عريضًا وليس جميلاً وليس قبيحًا وليس إنسانًا وليس حيوانًا، تنتهي؟ هل أثنيت عليه؟ متى يكون المدح والثناء؟ إذا أثبت له شيئًا ونفيت عنه شيئًا، نفيت عنه ما يجعله مثل غيره من النقائص وأثبت له ما يميزه عن غيره في صفات الكمال هنا يكون الثناء، أمَّا الذي نجده عندهم نفيٌ مجرَّد.

بيَّن شيخ الإسلام أنَّنا **لن نجد نفيًا مجرَّدًا في النصوص، كلَّما وجدنا نفيًا فهو لأمرين:**

❁ **الأمر الأوَّل: لهذا النفي.**

❁ **والأمر الثاني: لإثبات ما يضاد هذا الذي نفاه ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] اللُّغوب هو**: التعب، الله عَزَّوَجَلَّ نفاه هنا والمراد نفيه وإثبات كمال قدرته، أنا الآن لو أرفع هذا قد أستطيع ولكن سأتعب أليس كذلك؟ شخص أقوى مني قد يرفعه ولا يتعب لماذا لم يتعب؟ لأنَّه أقوى مني وأكثر قدرة مني، الله عَزَّوَجَلَّ هنا نفى وفي نفيه إثبات، **إذا كان نفي مجرد ليس فيه إثبات هذا ليس من**

طريقة الكتاب والسنَّة، وبالتالي السلوك التي نجدها عندكم هي من عندكم، -**هذه القاعدة الأولى**-.

طبعـًا نحن نذكر بالإجمال وإلَّا هناك مسـائل يذكرها في طي هذه وفي ضـمن هذه القواعد هي درر.

❁ **القاعدة الثانية**: في القاعدة الثانية يبيِّن شيخ الإسلام أنه يجب الإيمان بكلِّ ما ورد في النصـوص، طبعـًا هذا القدر ليس فيه جديد، هذا القدر ليس فيه جديد حتَّى في القاعدة الأولى أنَّ هناك نفيٌ وهناك إثبات ويجب الإيمان بذلك كلِّه أليس كذلك؟ ولكن ما هو الجديد هنا في القاعدة هذه؟ **يقول**: (-القاعدة الثانية- أنَّ ما أخبر به الرسـول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ربِّه عَزَّوَجَلَّ فإنَّه يجب الإيمان به سـواء عرفنا معنى ذلك أو لم نعرف لأنَّه الصـادق المصـدوق فما جاء في الكتاب والسـنَّة وجب على كلِّ مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه) هذه قاعدة كلُّ ما تجده في الكتاب والسـنَّة أوَّل ما يجب عليك أنَّك تؤمن به دون أي تنكر واعتراض. هذا أولاً.

طيب، قد تفهم بعض هذه النصـوص وقد لا تفهمها، ماذا تفعل؟ إذا لم تفهم أيضـًا تؤمن بها وتعتقد أنَّ مضـمونها حق وأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لا يكون في كلامه باطل بل لا يسـتلزم كلامه باطلًا، إذا رأيت أنَّ هناك لازمًا يلزم كلام الله عَزَّوَجَلَّ وكلام رسوله فالتزم هذا اللازم، نحن قد نتكلم بشيء ونغفل عن لوازمه وإذا ذُكِّرنا بهذا اللازم نرجع **نقول**: ما دام هذا يلزمه هذا الباطل فهذا الملزوم باطل، فنرجع عن هذا، الله عَزَّوَجَلَّ لا يكون منه، وبالتالي كلام الله

عَزَّوَجَلَّ حق وما يكون لازمه حق، ولكن تأكد أنَّ هذا فعلًا لازم؛ لأنَّ **المبتدعة يقولون:** يستلزمه كذا، وهذا يلزمه كذا، لا لا يلزمه هذا يلزمه عندك.

طيب، في هذه القاعدة بيَّن أنَّ الألفاظ **نوعان:**

- نوعٌ ورد في الكتاب والسنَّة.
- ونوعٌ لم يرد في الكتاب والسنَّة.

أنت الآن تريد أن تفهم النصوص، وجدت أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يقول عن نفسه هذه الآية التي تلوتها ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ**﴾، ﴿**اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ**﴾ [البقرة: ٢٥٥] آمنت بها، فتحت كتابًا في العقيدة ألَّفه إمام المتكلمين فلان، ووجدت أنه ليس بجسم ولا بعرض ولا ذي طول، كتاب في العقيدة وألفه فلان، هذه ألفاظ وهذه ألفاظ ما العمل هنا؟ بيَّن شيخ الإسلام أنَّ **الألفاظ نوعان: نوع ورد في الكتاب والسنَّة، وهذا النوع هو الأصل الذي به يوزن النوع الثاني، الألفاظ التي لا نجدها في الكتاب والسنَّة هذه الالفاظ توزن بالألفاظ التي نجدها في الكتاب والسنَّة لماذا؟ لأنَّ هذه هي أدلة الشَّرع، هي الأدلة هي الوحي وهي الميزان، الله الذي نزل الكتاب بالحق والميزان، الله عَزَّوَجَلَّ جعل كلامه وكلام رسوله ميزانًا.**

وبالتالي هذه الألفاظ حتى ولو وجدتها لفلان المتكلم لابدَّ أن تزنها بهذه النصوص، وهذه الألفاظ نسميها -التي لم ترد في الكتاب والسنَّة - الألفاظ المجملة، والألفاظ المجملة قصتها عند المتكلمين قصة، المتكلمون يزنون الألفاظ التي وردت في الكتاب

والسـنَّة يزنونها بالنوع الثاني، انظر الخلط الذي عندهم، بما أنه قال ليس بجسـم وليس بمتحيِّز، بما أنه قال هذا، سـيعمد إلى الألفاظ التي وردت في الكتاب والسـنَّة ويزنها بهذا الميزان، الله عَزَّوَجَلَّ أثبت لنفسه العلو في أدلة لا تكاد تحصى وأثبت لنفسه الاستواء فسيقول هذا المبتدع عندي أصل: ليس بجسم، إذا أثبت له العلو فالذي يكون عاليًا سيكون في جهة منك، ومن كان في جهة منك سيشار إليه وكلُّ ما يشار إليه جسمٌ والأجسام متماثلة والله عَزَّوَجَلَّ منزه عن أن يكون جسـمًا، وبالتَّالي الدليل القطعي يدلُّ على خلاف هذا النَّص، وبالتالي هذا النَّص لي فيه **مسلكان**: إمَّا التأويل وإمَّا التفويض وانتهينا، بهذه السهولة انتهينا من هذه النُّصوص كلِّها.

انظر الخلط! بدل أن تزن هذه الخرافات بالكتاب والسـنَّة عكسـت الطريق! وبالتالي أطال هنا في بيان أصـل وقاعدة أهل السـنة في الألفاظ المجملة، **الألفاظ المجملة خلاصـة عقيدة أهل السـنَّة فيها التوقف في اللَّفظ والاستفصـال في المعنى**، طبعـًا هذه ليس بجسـم أو ليس متحيزًا وليس هذا شيءٌ مجمعٌ عليه بين المتكلمين ونحن لا نخوض فيه، ولكنه أصل عندهم، وليس بذي جهة مثلاً وليس في جهة، يعنونون نفي الجهوية هكذا.

طيب، وجدت هذا في كتب المتكلمين ووجدت أنَّ هناك إجماعًا ما الذي أفعل؟ سأزنها بميزان الكتاب والسنَّة:

- **أولاً**: التوقف في اللَّفظ، هذا اللَّفظ لن أطلقه على الله عَزَّوَجَلَّ لا نفيًا ولا إثباتًا، لفظٌ لم يرد في الكتاب والسنَّة، الله عَزَّوَجَلَّ لم يقل أنه جسم ولم يقل أنه ليس بجسم لا أطلقه لا نفيًا ولا إثباتًا.
- **ثانيا**: الاستفصال في المعنى، الذي يثبت الحيز أو الذي يثبت الجسمية، أسأله **أقول له**: **أولاً** اللَّفظ هذا أنا لا أطلقه وأتوقف في اللَّفظ، **ثانيًا**: ما الذي تقصد بإثبات الجسمية لله عَزَّوَجَلَّ؟ هناك من المبتدعة من يثبت الجسمية لله عَزَّوَجَلَّ كما ينسب إلى الكرَّامية ما أدري، ما الذي تقصد؟ إذا **قال**: أقصد بأنه جسم أنه موجود لأنَّ كلَّ موجود جسم، **فأقول له**: أخطأت في اللَّفظ لم تجد إلَّا هذا اللَّفظ لإثبات هذا المعنى الجميل، وأصبت في المعنى نعم الله عَزَّوَجَلَّ موجود، ولكنك أخطأت في اختيار هذا اللَّفظ لإثبات هذا المعنى، ما وجدت في الكتاب والسنَّة ما يدلُّ على هذا المعنى إلَّا هذا اللَّفظ، **والاستفصال في المعنى أستفصل إذا كان حقًا، أثبته إذا كان باطلًا أرد عليه لفظه ومعناه، أمَّا اللَّفظ أتوقف فيه في جميع الأحوال، هذه قاعدة أهل السنَّة في الألفاظ المجملة التوقف في اللَّفظ والاستفصال في المعنى**، ولا يخرج عنكم ما تجدونه فيه من التهويل حول ألفاظهم، خرافات.

ولكن هل هذا التَّفصيل أعفى شيخ الإسلام من تبعات كذبهم؟ لا، **يقولون**: نحن فهمنا ما يقصده ابن تيمية هو يُريد أن يثبت الجسمية ويريد أن يثبت الحيِّز لله عَزَّوَجَلَّ ويريد أن يثبت الجهة لله عَزَّوَجَلَّ ونحن فهمنا، طيب أنت فهمت ما شاء الله، شيخ الإسلام لمَّا ألف

«**الحموية**» ردَّ عليه أحدهم ابن جهبل ردَّ عليه وذكر فيه أنه قد فهم مراده وأنه يريد أن يثبت الجهة، أين أثبته؟ أين أثبت الجهة؟ أصلاً إثبات الجهة ونفي الجهة هذه ليست قضيتي، قضيتي إثبات ما ورد في الكتاب والسنَّة من علو الله عَزَّوَجَلَّ، الله عَزَّوَجَلَّ أثبته على نفسه، من تكون؟ وأثبت الاستواء أيضاً لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أثبته، أثبت هذه الصفة لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أثبتها، وأثبت جميع الصفات على ما تليق بكماله وجلاله، وإلى الآن أهل السنَّة يُتهمون بماذا؟ بالتشبيه والتجسيم لماذا؟ لأنَّهم لا يذعنون ولا يستسلمون لخرافاتهم، فهو بالتالي إذا لم توافقه على بدعته فأنت مشبه.

في هذه القاعدة **كما قلنا**: أطال شيخ الإسلام في هذه المسألة الألفاظ المجملة، **إذن**:

الألفاظ نوعان:

- **ألفاظ شرعية هي الأصل.**
- **ألفاظ لم ترد في الكتاب والسنَّة توزن بهذه الألفاظ.**

❁ **القاعدة الثَّالثة**: هناك مسألة تُشغل المبتدعة وهي الأساس في بدعتهم وهي: مسألة ظاهر النُّصوص، نحن كمسلمين عمومًا ألا يجب أن نتلقى النصوص بالاستسلام والإذعان والانقياد؟ هذا الذي يجب، أي واحد يؤمن بالله ربًا وبنبيِّه رسولًا المفروض يتلقى، والواقع خلاف هذا وهم يتفاوتون في ردِّ النصوص وهناك قدرٌ كبير من النصوص لا يتلقونه بالقبول لماذا؟ يرون أنَّ ظاهر هذه النصوص مثلاً فيما يتعلَّق بصفات الله عَزَّوَجَلَّ لا تليق بالله عَزَّوَجَلَّ، ظاهر هذه النصوص عند هذا المبتدع لا يليق بالله عَزَّوَجَلَّ.

* **أولاً؛** نتساءل الله عَزَّوَجَلَّ لمَّا أثبت لنفسه هذه الصفات – نعوذ بالله– هل كان غافلًا عنا –أستغفر الله، أستغفر الله– **إذن**: أين البلية؟ ليست البلية في المتكلم وحاشاه أن يكون في كلام الله عَزَّوَجَلَّ ما لا يليق به وبكماله وجلاله، وحاشى نبيِّه أن يكون في كلامه ما لا يليق بالله عَزَّوَجَلَّ، لذلك شيخ الإسلام ذكر هنا ويذكره أيضًا في كتب أُخرى الصفات التي توجب قبول الكلام، كمال العلم، القدرة، النصح ما الذي ينقص هذه الأمور؟ ما هي الصفات التي تنقص كلام الله عَزَّوَجَلَّ حتى تجعله تحت مجهر المتكلم؟ أحيانًا تقبل وأحيانًا ما تقبل، لكن **يقولون**: أنَّ ظاهر بعض النصوص لا تليق بالله عَزَّوَجَلَّ.

في هذه القاعدة ناقش شيخ الإسلام قضية ظاهر النصوص، طبعًا هذه القضية بدأت في نصوص الصفات واتسعت وامتدت حتى وصلت إلى باب الفقه أيضًا، **ذكر الصاوي في حاشيته على «الجلالين» أنَّ من أصول الكفر الأخذ بظواهر النُّصوص دون النظر إلى الأدلة العقلية**، بيَّن شيخ الإسلام هنا في هذه القاعدة أنَّ المبتدعة قد يظنون أنَّ ظاهر النَّص هذا المعنى الباطل ثمَّ ينفونه، ظاهر النَّص عنده **مثلاً**: ﴿**الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ**﴾ [طه: ٥] **ظاهر النَّص عنده**: استواءٌ يكون فيه احتياج إلى غيره، الآن استوائي على هذا الكرسي لو يسقط الكرسي يسقط الذي عليه، أنا محتاج إليه، والله عَزَّوَجَلَّ أثبت لنفسه الاستواء، فبالله عليك الله عَزَّوَجَلَّ يُثبت لنفسه استواء يليق به أم يليق بك؟، نحن في تعاملنا نُفرِّق بين ما يُضاف إلى هذا وإلى هذا ونعرف أنَّ المعاني تُخصَّص بالإضافة، فالعلم الذي يُنسب إلى فلان يفهم بقدره وبحجمه، والعلم الذي يُنسب إلى فلان، العلم الغزير العلم الذي يُنسب

إليه بالإضافة وبالنسبة يتحدَّد المعنى، هل التبس عليكم ما نسبه الله عَزَّوَجَلَّ لنفسه مع ما يكون للمخلوقين؟ **قالوا**: ظاهر الاستواء فيه احتياج وافتقار والله عَزَّوَجَلَّ منزه عن الاحتياج والافتقار وبالتالي لا نثبت الاستواء، يُبيِّن شيخ الإسلام ليس هذا ظاهر النصوص، ظاهر النصوص استواء يليق بالله عَزَّوَجَلَّ، الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي خلق العرش ويفتقر إليه ويحتاج إليه في استوائه هو الذي خلق العرش، ظاهر النُّصوص، بيَّن في هذه القاعدة ظاهر ظواهر النصوص، الظاهر هو الذي يليق بكمال الله عَزَّوَجَلَّ وبجلاله إذا نظرت إليه من هذه الزاوية لن تستشكل شيئًا أثبته الله عَزَّوَجَلَّ لنفسه أو أثبته له رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، طبعًا هناك ظاهر وهناك ظواهر، هم عندهم نصوص الصفات ليس هناك نصٌّ يكون نصًّا في المدلول ، نصوص الصفات عندهم كلُّها ظواهر فنحن نتحدث عن ظاهرين : ظاهر ظواهر النصوص، ما عندهم نصوص الصفات ، النصُّ هو الذي لا يحتمل إلَّا معنًى واحدًا لا يوجد عندهم، على كلِّ حال نحن نتحدَّث هنا عن ظواهر النصوص.

إذن: الظاهر تحديد الظاهر ما هو الظاهر من هذه النصوص؟ هل هو ما يليق بالله عَزَّوَجَلَّ أو ما يليق بالمخلوق؟ ما دام أن الله عَزَّوَجَلَّ أثبتها لنفسه فماذا يكون؟ يكون خاصًا به ولكماله وجلاله.

❁ **القاعدة الرَّابعة**: هذه القاعدة امتداد للقاعدة الثالثة، وهي: أنَّ من يتوهم من ظاهر النصوص أنَّ ظاهرها هو التشبيه والتمثيل يقع في أربعة محاذير، هذه قاعدة كما قلت هي امتداد للقاعدة الثالثة، من يفهم من كلام الله عَزَّوَجَلَّ من ظاهر النصوص التمثيل والتشبيه

يقع في أربعة محاذير، وهذه المحاذير الأربعة هي بدايةٌ بالتشبيه ثمَّ مرورٌ بتعطيلين ثمَّ انتهاءٌ إلى تشبيه، كان الواجب على هذا المتلقي ألَّا يفهم من هذه النُّصوص إلَّا ما يليق بالله عَزَّوَجَلَّ، هذا منهج السلف فكان منهم ماذا؟ فهم منها ما يليق بالمخلوق بداية، فهم منها التَّشبيه بداية، بدأ بالتشبيه، على أساس فهمه الخاطئ نفى المدلول، **المدلول هو**: الاستواء الذي يليق بالله عَزَّوَجَلَّ عطَّل هذه الصفة، وبالتالي عطَّل الله عَزَّوَجَلَّ عن صفة أثبتها لنفسه، نفي الصفة تعطيل الصفة وتعطيل الموصوف، تشبيه، تعطيل، تعطيل.

طيب، إذا لم يكن متصفًا لا بهذا ولا بهذا ولا بهذا ولا بهذا، **إذن**: هو مثل الجمادات في أحسن الأحوال **مثل**: الجمادات وإلَّا هو من الممتنعات أو من المستحيلات، طبعًا شيخ الإسلام بيَّن هذا بالتفصيل كيف أنَّ تعطيلهم يؤدِّي إلى استحالة وجود الله عَزَّوَجَلَّ، ليس فقط نفي وجود الله عَزَّوَجَلَّ.

إذن: هذا المرض الذي بدأ بالتشبيه ينتهي إلى التشبيه، وهو يظن أنه يفر من التشبيه، تشبيه تعطيل تعطيل تشبيه. وذكر صفة الاستواء كمثال، ذكرها كمثال يُوضِّح من خلالها هذا الذي يكون من المبتدع في ظاهر النصوص.

❁ **القاعدة الخامسة**: بيَّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في القاعدة الخامسة أنَّنا نعلم ما أخبرنا عنه من وجهٍ دون وجه، الله عَزَّوَجَلَّ أخبرنا عن صفاته وأخبرنا أيضًا عن أمور تكون في الجنَّة وأخبرنا عن أسمائه، ما أُخبرنا عنه من الغيب ومن أسمائه وصفاته هذه النصوص نعلمها من وجه ونجهلها من وجه، **بعبارة أخرى**: هذه النصوص هناك حدٌّ يمكننا أن نعلمه

وهناك حدٌّ لا يمكننا أن نعلمه، في الوجه الذي يمكننا أن نعلمه نحن مأمورون بالتدبر والتفكر في النصوص المتعلِّقة بهذا وفي الوجه الذي لا يمكننا أن نعلمه لا يجوز أن نخوض فيه.

في هذه القاعدة ذكر هذين الأمرين وبدأ بالأمر الأوَّل: الحدُّ الذي يمكننا أن نعلمه الواجب فيه التدبر في كلام الله عَزَّوَجَلَّ ذكر بعض الآيات التي تتعلَّق به: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾ [النساء: ٨٢]، ﴿**أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ**﴾ [المؤمنون: ٦٨]، ﴿**كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ [ص: ٢٩]، ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا**﴾ [محمد: ٢٤] أمر بتدبر القرآن كلِّه، هل أمرنا بتدبر شيءٍ لا يمكننا أن نحصله؟ لا، **إذن**: هناك شيءٌ يمكننا أن نعلمه وهي معاني الصفات، معاني أسمائه وصفاته ولكن هناك شيء لا يمكننا أن نصل إليه وبالتالي لا نُضيِّع وقتنا فيه، وهي حقائق أسمائه وصفاته، **الاستواء هو**: العلو والارتفاع ولكن كيف استواؤه سبحانه؟ هل أخبرنا عنه؟ ما أخبرنا فلماذا أحشر أنفي لماذا؟ هذا الجانب لا نفرط فيه وهذا الجانب لا نتورط فيه، ما الذي حصل من المبتدعة؟ جعلوا الباب واحد وبالتالي نشأ التفويض هنا، ﴿**الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ**﴾ **يقول المبتدع**: العلو والارتفاع لا أثبته لله عَزَّوَجَلَّ، وهذه الآية؟ الله أعلم بها، الله عَزَّوَجَلَّ خاطبك وكلَّفك بقدر يمكنك أن تصل إليه فلماذا تجعل الباب واحدًا؟ أمَّا الجانب الثاني فبيَّن فيه صورة الشق الثاني، بيَّن فيه ما ورد في بداية سورة آل عمران: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ**

﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] إذن: هناك متشابه وهناك محكم، التشابه قد يكون نسبيًا، التشابه النسبي يكون المرجع فيه العلماء، أيضاً إذا اشتبه عليك ترجعه إلى المحكمات هذا في القدر الذي يمكنك أن تعرفه، أمَّا القدر الذي لا يمكنك أن تعرفه، فالمتشابه في أسماء الله وصفاته مثلاً حقائق أسمائه وصفاته هذه لا يمكنك أن تعرفها.

في هذه القاعدة أيضاً استطرد وبيَّن معنى المتشابه، وبيَّن معنى التأويل لأنَّ في قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾ هنا قراءة بالوقف على لفظ الجلالة وقراءة بعدم الوقف وبجعل الواو في ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ واو العطف في قراءة الواو واو الاستئناف، وفي قراءة الواو واو العطف ، قراءتان متواترتان، والمبتدعة وظَّفوا القراءتين لتفويضهم ولتأويلهم ، على عدم الوقف ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ يعلمون فيؤولون، وعلى عدم الوقف استشكلنا فنقول : الله أعلم، إذن: الآية عندهم تدلُّ على تفويضهم وعلى تأويلهم، ولذلك بيَّن شيخ الإسلام هنا ما هو المتشابه وما معنى التأويل وأنَّ له ثلاثة معاني ، وهناك معنًى صحيحًا ومعنيان باطلان ، وبيَّن أيضاً أنَّ تفويضهم في مجال لا يجوز فيه التفويض، متى يكون التفويض؟ إذا لم تعلم، الله عَزَّوَجَلَّ كلَّفك بشيء ملتبس ولا يمكنك أن تعلمه؟ لا، خاطبك بالألغاز؟ دائماً يخاطبك بالألغاز؟ هذه القاعدة ناقشهم في هذه المسائل بالأمثلة وضحها رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

❁ **القاعدة السَّادسة**: ما هو الضابط الصحيح للإثبات والنفي؟ شيخ الإسلام هنا منهجه في هذا الباب من القاعدة الأولى إلى نهاية القاعدة الخامسة، يذكر القاعدة ويعطيك

الخلاصــة في بداية القاعدة، القاعدة الأولى كيت وكيت، القاعدة الثانية كيت و كيت، ثمَّ التفاصــيل المتعلِّقة بالقواعد، هذه القاعدة اختلفت طريقتها ، بدأها بمناقشــة المخالفين الذين جعلوا نفي التشبيه هو الأساس في إثبات ما يثبتونه لله عَزَّوَجَلَّ وفي نفي ما ينفونه عنه أو نفي التجســيم ، بدأ بمناقشــتهم مناقشــةً تفصــيلية وهي قاعدة طويلة جداً ، وبيَّن كيف أنَّ قواعدهم وأساساتهم عاجزة عن إثبات كمالات الله عَزَّوَجَلَّ وعاجزٌ عن نفي النقائص عن الله عَزَّوَجَلَّ.

طبعـًا هذه المســألة ذكرها هنا وذكرها في الجزء الثاني الذي يتعلَّق بالجمع بين القدر والشَّــرع، المتكلمون كلُّهم متفقون مع أهل الســنَّة على نفي الظلم عن الله عَزَّوَجَلَّ، ولكن لا يمكنهم أن يقيموا دليلًا عقليًا صحيحًا على نفي الظلم عن الله عَزَّوَجَلَّ، سيأتي التفصيل حتَّى ولو أصابوا يخطئون في الدليل؛ هي إمَّا مسائل وإمَّا دلائل، إذا أصابوا في المسائل أخطأوا في الدلائل، وإذا أصابوا في الدلائل أخطأوا في المسائل، هنا أصابوا في المسألة ولكن يخطئون في الدليل.

إذن: هذا الأســاس الذي تذكرونه عاجزٌ عن إثبات كمالات الله عَزَّوَجَلَّ وعاجزٌ أيضــًا عن نفي النقائص عن الله عَزَّوَجَلَّ، ناقشهم بالتفصيل، بعد المناقشة جاء إلى الخلاصة، **وكما قلت**: في هذه القاعدة عكس طريقته، والخلاصــة التي ذكرها في الأخير وهي مهمة جداً لأهل الســنَّة قبل غيرهم لأنه ناقش هنا أيضــًا أهل الســنَّة لأنَّ كثيراً منهم أو بعضــهم عندهم

نقص في هذا المجال في هذه القاعدة، بيَّن أنَّ الضـابط في هذا الباب في أمرين، وأنَّ الطريقة الصحيحة في هذا الباب تتلخص في **أمرين**:

- **الأمر الأوَّل**: أدلة شرعية.
- **والأمر الثاني**: أدلة عقلية.

- أمَّا الأدلة الشرعية فكلُّ ما نجده في الكتاب والسنَّة نفيًا أو إثباتًا نؤمن به، ورد إثبات صفة في الكتاب والسنَّة أثبتناها، ورد نفي شيء في الكتاب والسنَّة نفيناه، -**هذا الأوَّل**-.
- **الطريقة الثانية**: الأدلة العقلية: والأدلة العقلية مأخوذة من النصـوص، الله عَزَّوَجَلَّ أثبت لنفسـه أسـماء وصـفات كلُّها صـفات الكمال، ما يضـاد هذه الكمالات ننفيها عن الله عَزَّوَجَلَّ، الضـدَّان لا يجتمعان لا يمكن أن تثبت له الحياة والموت، والكلام والخرس، والكمالات وأضدادها، ما دام أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أثبت لنفسه شيئًا ما يضادُّه ننفيه.

إذن: هذه الطريقة سـميناها عقلية لأنها تحتاج إلى التدبر واسـتخراج المعاني وإلَّا هي أيضـًا شرعية.

وهذه القاعدة **كما قلت**: أطال فيها، وهي فعلًا تحتاج إلى ضبط، القاعدة في هذا الباب بيَّنها الله عَزَّوَجَلَّ في **قوله**: ﴿سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ (١٥٩) إِلَّا عِبَادَ اللهِ الْمُخْلَصِينَ (١٦٠)﴾ [الصافات] وفي **قوله**: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ (١٨٠) وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ (١٨١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٨٢)﴾ [الصافات] ذكر الله عَزَّوَجَلَّ في سورة الصافات قبل هذه الآية أنَّ المشركين أثبتوا لله عَزَّوَجَلَّ بنات، والمشركون أثبتوا لله عَزَّوَجَلَّ بنات لإثبات

كماله ، هم لم ينسبوا البنات إلى الله عَزَّوَجَلَّ للقدح فيه، لا، هم من جهلهم **قالوا** : لو نثبت له الولد، والولد يرث والده فيكون قريباً منه ولا أحد قريب من الله عَزَّوَجَلَّ ، أمَّا البنات لا، فنثبت له البنات (**وجعلوا بينه وبين الجنة نسبًا**) **فقالوا**: هذه البنات الله عَزَّوَجَلَّ ناسب [..] الجن، اخترعوا له أكمل ما يمكنهم أن يتصوروه فأثبتوه فالله عَزَّوَجَلَّ ردَّ عليهم، ثمَّ **قال**: ﴿**سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾ هؤلاء يصفونه بأمور يظنونها ماذا؟ كمالات، ﴿**إِلَّا عِبَادَ اللهِ الْمُخْلَصِينَ**﴾ أولئك عباد الله المخلصون هم الأنبياء والرسل في نفس السورة بعدها بآيات **يقول**: ﴿**سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ (١٨٠) وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ (١٨١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٨٢)**﴾ لماذا سلَّم عليهم؟ لسلامة ما وصفوه به، لماذا؟ لأنَّ ما يصفونه به هو وحي، وبالتالي: ليس كلُّ كلامٍ يتوهمه فلان يوصف به الله عَزَّوَجَلَّ لا، أنت لمَّا تنظر إلى تلك الكمالات التي نسبت إلى الله عَزَّوَجَلَّ وهي سخافات تستغرب، منها ما نسبه **أرسطو** **مثلاً** الذي يقولون عنه أنَّه إمام العقلاء، **أرسطو يقول**: المبدأ الأوَّل لا يدري عما خلقه لماذا يا أرسطو؟ **قال**: لأنه لا يشرفه أن يدخل في ذهنه ما هو دونه، هذا عقله أرسطو، أراد أن ينزهه أليست هذه سخافة، إذا بحثت عن مسلم أدنى المسلمين في عقله ودينه سيكون أعقل من هذا المجنون أليس كذلك؟ خلقه وما يدري عن مخلوقه، ثمَّ تفلسف أكثر **وقال**: مثاله **مثل**: الشمس التي تدفأ بأشعتها وهي تدري عنها؟ لا، نحن مستفيدون منها ما تدري عنا.

وبالتالي: نحن في هذا الباب كما ذكر هذا باب الخبر، نحن في هذا الباب عالة على

الخبر الصادق من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ومن سنة النبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

❁ **في القاعدة السابعة**: ناقش شيخ الإسلام المتكلمين في قضية هم يلوكونها، العقل، العقل، العقل، العقل؟ أليس العقل هو علم المخلوق؟ ماذا خلاصة العقل؟ علم المخلوق، والنقل علم الله عَزَّوَجَلَّ، تفترض تعارضًا بين علم الله عَزَّوَجَلَّ وعلم المخلوق، أولاً هذا جنون، ثمَّ ينتهي بك الأمر بتقديم علم المخلوق على علم الله عَزَّوَجَلَّ، هل وجدتم العقل يمشي وله شخصية مستقلة جوهر مستقل كما يقول المتفلسف؟ لا العقل هو عقول المخلوقين، **إذن**: هذا علمه، في هذه القاعدة بيَّن شيخ الإسلام أنَّ الأدلة العقلية الصحيحة تتعاضد مع النقل في إثبات ما أثبته الله عَزَّوَجَلَّ، ليس هناك تعارض بين العقل والنقل، وبيَّن هنا أيضًا أنَّ هناك أدلة عقلية، الله عَزَّوَجَلَّ أرشدنا إليها وهي في الكتاب وأرشدنا إليها النبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، هذه الأدلة هي الأدلة العقلية الصحيحة، وهذه الأدلة – سبحان الله – تجد تقصيرًا واضحًا تجاهها عند المتكلمين، لا يكادون يذكرون منها إلَّا دليل التمانع ويخطئون فيه أيضًا، دليل التمانع في الألوهية وليس في الربوبية و يجعلونه في الربوبية.

ولذلك بيَّن شيخ الإسلام هنا في هذه القاعدة أنَّ **العقل الصحيح لا يتعارض مع النقل الثابت**، نقيِّد النقل بالثابت لأن الأحاديث بعضها ضعيفة وبعضها، ونحن نتحدَّث عن النقل الصحيح الثابت. ثانيًا هناك أدلة عقلية أرشدنا إليها الله عَزَّوَجَلَّ هذه الأدلة هي الأدلة العقلية الصحيحة، ولابدَّ أن نهتم بها وهذه **الأدلة العقلية التي نجدها في الكتاب والسنَّة التدبر فيها هذا من ممَّا يقوى به إيمان المسلم**، هذه الأدلة مبثوثة في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وهي كثيرة، وهي

التي ينبغي أن نتدبر فيها ونقرأها ونتفكر فيها.

فالمتكلمون، أولاً: قدَّموا الدليل العقلي، هذه خطوة خاطئة كما قلت، **ثانيًا**: أخطأوا في الدليل العقلي، ما دام أنت قدمت الدليل العقلي وأخطأت في الخطوة الأولى انتبه في الخطوة الثانية، نجد أنَّ الدليل العقلي بزعمهم أخطأوا في اختياره أيضـًا، هذا خطأ آخر، ما هو الدليل العقلي الذي يقدمونه ويسلطونه على رقاب النصوص؟ دليل الحدوث والأجسام وهذا الدليل باطل.

إذن: خطأ في تقديم العقل على النقل وخطأ في اختيار الدليل العقلي، ناقش شيخ الإسلام ناقشهم في هذه المسألة مناقشة طويلة جداً.

وبهذا ننهي حديثنا عن هذا الكتاب العظيم وبقي لنا أن نتحدَّث عن الجزء الأخير، الجمع بين الشَّرع والقدر وحقيقة التوحيد الذي بعث به المرسلون، وكيف أنَّ هناك جوانب أخطأ فيها المبتدعة في القدر وهي المسائل التي أخطأوا فيها وكان نتيجة الخطأ فيها هو الانحراف في هذا الباب والتخلي عن جانب كبير من جوانب الدين، أيضـًا أهمية هذه القواعد التي ذكرها شيخ الإسلام مع بيان قصة الكتاب قديمًا وحديثًا وأبرز من يرد عليه ومن انتصر له، هذا بإذن الله نبيِّنه ونذكره في محاضرة لاحقة إن أحيانا الله عَزَّوَجَلَّ على خير وسلامة.

ونسأل الله أن يوفقنا لكلِّ ما فيه رضاه وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين. ورحم الله شيخ الإسلام على هذه الجهود التي نعيش عليها إلى الآن، نسأل الله أن يرحمه ويعلي درجته وكتب جميع أعماله في موازين حسناته، وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.